وزارة التعلـــيم العـــالي والبحث العلمي

جامعـــة أحمـــد درايـــة أدرار – الجـــزائـــر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماســـــتر الأكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة

الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النـــقد والقرض 90-10

دراســـــــــة قيـــاســـــية

إعداد الطالبين :

- أمحمدي دليلة
- الحاج احمد محمد

إشراف الأستاذ:

- د. الحاج قويدر عبد الهادي

السنة الجامعية: 2018 - 2019 م

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

روح أمي، التي وضعت الجنة تحت قدميها إلى نبع الحنان والرحمة.

إلى التي نورت لي طريقي *أمي الغالية * رحمة الله عليها

إلى من ضحى بالنفس والنفيس،بالغالي والرخيص حتى أتمكن من الوصول

إلى قمة الجبل *أبي الحنون* *أطال الله في عمره وشفاه

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب و بعيد .

شكر وعرفان

قال رسول الله :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل ". رواه أحمد والترميذي

إن عملي هذا لهو ثمرة مجهود دام سنتين ، حاولت أن يتميز بالإتقان والدقة قدر المستطاع رغم ما عانيت من المشقة والصعوبة

نسأل الله أن يكون في المستوى المطلوب .

فأتقدم أولاً بالشكر لله عز وجل جل ثناؤه وتقدست أسماؤه أن حبب إلينا العلم ،

ومن تمام شكره تعالى ، أن نشكر أهل الفضل على فضلهم وجهودهم وأن نعترف لهم بحقهم

أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر :

الأستاذ المشرف :الحاج قويدر عبد الهادي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة والتي كانت لي فخراً في إتمام هذا العمل ،

كما أشكر جزيل الشكر المرقبان المساعدان باحمو اسماعيل وبن عبد الرحمان حمزة.

والمهندستان في الإعلام الآلي سعيدي كريمة وبن الشيخ مباركة.

كما أشكر عائلتي الكريمة كبيرًا وصغيرًا وأخص بالذكر عتيقة، وفاطمة الزهراء

وسليمان غربي.

حديث العدالة

المحترمة

المحتويات **الصفحة**

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة أ. ب.ج.د

الفصل الأول: النظام المصرفي الجزائري

تمهيد..... 9

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات..... 10

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر في الفترة 1971- 1990 10

الفرع الأول: الإصلاح المالي والمصرفي عام 1971..... 10

الفرع الثاني: النظرة الجديدة للنظام المصرفي عام 1990 11

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 90-10..... 11

الفرع الأول: مبادئه وأهدافه..... 12

الفرع الثاني: أهم التعديلات التي طرأت على القانون 90-10..... 13

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 13

المطلب الأول: الدراسات السابقة..... 18

المطلب الثاني: مدى ارتباط الدراسات السابقة بالموضوع..... 20

خلاصة الفصل الأول..... 22

الفصل الثاني: تقييم إصلاحات قانون النقد والقرض

تمهيد..... 21

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع..... 22

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة..... 22

الفرع الأول: التعريف بنموذج الدراسة..... 22
الفرع الثاني: التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة..... 28
المطلب الثاني: تحليل المتغيرات باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL..... 30
المبحث الثاني : نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها..... 31
المطلب الأول نتائج الدراسة القياسية..... 31
المطلب الثاني مناقضة نتائج الدراسة القياسية..... 36
خلاصة الفصل الثاني..... 38
خاتمــة..... 40
قائمة المراجع والمصادر..... 42
الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدل التضخم في الجزائر 1990-2017	22
02	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2017	25
03	تطور حجم الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	27
04	جدول نتائج اختبار جذر الوحدة	31
05	جدول نتائج اختبار وجود التكامل المشترك ARDL لنموذج عرض النقد النمو الاقتصادي	32
06	نموذج ARDL عرض النقد المتغير التابع النمو الاقتصادي	32
07	نموذج ECM عرض النقد المتغير التابع النمو الاقتصادي	33
08	نموذج ARDL عرض النموذج المتغير التابع معدل التضخم	34
09	نموذجECM عرض النقد المتغير التابع معدل التضخم	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور معدل التضخم في الجزائر 1990-2017	24
02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2017	26
03	تطور حج الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2	28
04	المجموع المتراكم للبواقي للنموذج	34
05	المجموع المتراكم للبواقي للنموذج	36

مقـــدمة

مقدمة:

لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع الدخولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية وفي هذه الظروف ما فتأت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة وعليه فإن الجهاز المصرفي الجزائري هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية من خلال استعماله لتقنيات أكثر فعالية لعرض النقود والتحكم في عناصر الاقتصاد بهدف المساهمة في إنجاز برامج القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي فالبنوك هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الاقتصادي أو تقهقره، وعليه فإن كل خطوة تخطوها الجزائر في ميدان الإصلاحات لا بد أن ينعكس ذلك على النظام البنكي من حيث التنظيم والأداء.

فقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات نقدية أدت إلى تغيير جذري لسياستها النقدية بداية بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعطى استقلالية لبنك الجزائر. خاصة وإن صدوره تماشى وفترة انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتلاه أوامر أخرى جاءت لتعدل القانون 90-10، الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 فالأمر 03-11 الذي ألغى القانون 90-10 ثم الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 والذي نص على استقرار الأسعار ثم الأمر 17-10.

الإشكالية:

- ماهي الأثار التي ترتبت عن إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر؟

ويمكن إدراج بعض الأسئلة الفرعية لنتطرق إلى تفاصيل موضوع الدراسة وتحديد المنهجية العلمية المتبعة.

- ما هي أهم التعديلات التي شهدها قانون النقد والقرض الجزائري؟
- كيف ساهمت إصلاحات قانون النقد والقرض ؟
- ما هي الايجابيات والسلبيات ترتبت عن إصلاحات قانون النقد والقرض في الجزائر؟

الفرضيات:

- تساهم إصلاحات قانون النقد و القرض في تحقيق اهداف السياسة النقدية على المدى القصير.
- توجد ايجابيات ونقاط قوة وضعف لقانون النقد والقرض الجزائري.
- لا توجد علاقة تكامل مشترك مابين إصلاحات قانون النقد والقرض وأهداف السياسة النقدية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- إبراز دور إصلاحات النظام المصرفي في النهوض بالتنمية الاقتصادية
- إبراز أهمية النظام البنكي في تحقيق الاستقرار في أدوات السياسة النقدية
- الاهتمام المتزايد بالنظام البنكي والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الجزائري.
- أهمية قانون النقد والقرض الجزائري في تحديد القواعد القانونية التي تنظم عمل القطاع البنكي الجزائري.

الهدف الأساسي:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تحديد مضمون قانون النقد والقرض الجزائري والتعرف على مختلف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- تحليل ابرز التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض الجزائري بالتركيز على التعديلات الصادرة بسنوات 2001 ، 2003 ، 2010 .
- التعرف على أحدث تعديل طرأ على قانون النقد والقرض الجزائري بتاريخ 11 أكتوبر 2017.
- تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط الضعف والقوة.
- لفت انتباه الباحثين والمهتمين لأهمية الموضوع بغية الاجتهاد وإجراء المزيد من الدراسات

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في موضوعها تقييم قانون النقد والقرض الجزائري ، ومختلف التعديلات الطارئة عليه، وذلك لمعرفة ايجابيات ونقاط القوة وتثمينها والوقوف على نقاط الضعف.

منهج البحث:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده قمنا بدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب القياس الاقتصادي في تكوين النموذج. بإستخدام نموذج ARDL

تحديد إطار الدراسة:

بالنسبة للإطار الحدودي قمنا بدراسة حالة الجزائر، وبالنسبة للإطار الزمني تعرضنا لدراسة أهم تعديلات قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990 باعتبارها سنة أساس إلى غاية سنة 2017.

صعوبات البحث:

واجهتنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:

- الاختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر.
- صعوبة جمع البيانات والمعطيات الإحصائية.

تقسيم الدراسة:

حتى يتم التطرق إلى هذه الدراسة بشكل مفصل ارتأينا تقسيم العمل إلى فصلين مسبوق بمقدمة عامة وفي الأخير خاتمة عامة وذلك وفق الترتيب الآتي:

الفصل الأول: احتوى الفصل الأول على تطور النظام المصرفي في الجزائر، تضمن مبحثين تناول المبحث الأول تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات والمبحث الثاني المتعلق بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني : عنون بدراسة قياسية تقييم إصلاحات قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990 إلى 2017 وتضمن مبحثين المبحث الأول شمل الطريقة والأدوات والنموذج المتبع والمبحث الثاني نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها.

الفصـــــل الأول:

تطور النظام المصرفي الجزائري

تمهيد الفصل:

لقد عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى و التنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغيرات، خاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل النظام المصرفي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك إلى نظام مصرفي يعتمد على قواعد السوق.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تقوم العمليات البنكية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات.

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات منذ الاستقلال وقد مرة بعدة تطورات بدءً من تكوينه منذ الاستقلال متبوعًا بإصلاحات السبعينات والثمانينات إلى آخر تعديلات والتي جاءت مع قانون النقد والقرض 90-10.

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في الجزائر في الفترة 1971 إلى 1990

عرفت هذه المرحلة إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمالية تماشيًا مع السياسة العامة للدولة في إطار النهج الاقتصادي للبلاد.

الفرع الأول: الإصلاح المالي والمصرفي عام 1971

دخلت بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمالية تماشيًا مع السياسة العامة للدولة في إطار النهج الاقتصادي للبلاد آنذاك كما تم إقرار الإصلاح المالي لسنة 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بهدف إزالة الاحتلال وتحقيق الضغط على الخزينة وأهم ما جاء به:

- إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة استشارية واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئة رقابية.
- تم تأسيس البنك الجزائري للتنمية في 07 جوان 1972.
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.

من خلال المادة 07 لقانون المالية سنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل.
- قروض بنكية طويلة الآجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة
- التمويل عن طريق القروض

الفرع الثاني: النظرة الجديدة للنظام البنكي عام 1990

يعتبر القانون 10/90 الصادر في 04 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصًا شرعيًا يعكس الأهمية التي يجب أن يحظى بها النظام البنكي، فقد أثرى هذا القانون بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و 1988.

فقد جاء بأساليب جديدة لتنظيم النظام البنكي وأدائه كما أن المبادئ التي اعتمدها والميكانيزمات التي انتهجها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام مستقبلاً.

يمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لإصلاحات 1990 من خلال النقاط التالية:

- توقف إدارة التدخل في النظام المالي وإنشاء مجلس النقد والتسليف
- ينص القانون على تحسين إدارة العملة الوطنية من أجل ضمان التوازن المالي الخارجي
- وضعت السلطة أجهزة التحكم في المصارف
- تعظيم دور البنوك في جمع الأموال
- يشجع هذا القانون الشراكات بين شركات وطنية وأجنبية.

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 90-10

يعتبر القانون رقم 10-90 الصادر في 14أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم للافكار التي جاء بها قانونا 1986 و1988، فقد حمل أفكارًا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي تقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل **(كمال زيتوني، 2016،ص 12)**.

أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

جاء القانون بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته كمحرك أساسي للاقتصاد بصورة أكثر من كل القوانين التي وضعت من قبل

الفرع الأول: مبادئه وأهدافه

1. أهداف قانون النقد والقرض:

هدف قانون النقد والقرض 90-10 إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد 04، 58، 59 من القانون)
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.(**الهام طراد،مروى مزهودي، 2015، ص10)**

2. مبادئ قانون النقد والقرض (قطيعة ذات دلالات):

أساس أما عن مبادئه الأساسية فانه يمكن اختصارها في النقاط التالية:

1) **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على اساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد **(كمال زيتوني، 2016،ص7)**

2) **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:**

لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية على التوازنات النقدية، وإلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.(**يمينة شبيرة، 2015،ص77)**

3) **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:**

أبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد, ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة, ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية, وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

4) **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :**

جاء قانون النقد والقرض ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية, وكان ذلك بانه انشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن اي جهة كانت, وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية, وبالذات في جهة جديدة اسماها مجلس النقد والقرض, وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة ومستقلة وموجودة في الدائرة النقدية.

الفرع الثاني: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي وفقًا للإطار المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر ومن التعديلات نذكر:

1. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- **الجهاز الأول:** يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- **الجهاز الثاني:** يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية .**(يمينة شبيرة، 2016، ص 79)**

2. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-11 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي: **(د.كمال زيتوني،2016، ص 09)**

1-2 تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل: من خلال

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.

2-2 تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: وذلك عن طريق

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للدائرة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر.
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
- إتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية.

3-2 تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور: من خلال

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسييرها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛

- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر.
- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:(**الهام طراد،مروى مزهودي، 2015، ص15)**

القانون رقم (04-01) الصادر في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض (90-10) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في 2004 بـ 2.5 مليار دينار وبـ 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا انه يجيد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمة التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها.

- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008 (**الهام طراد،مروى مزهودي، 2015، ص16).**

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على مايلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد مشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.
- قانون (08-04) في 2008/02/12، بشان الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.

3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:

تضمن ما يلي:

- الأمر رقم (09-01) المؤرخ في 17/02/2009، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- الأمر رقم (09-03)، الصادر في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:(**الهام طراد،مروى مزهودي، 2015، ص17)**

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.
- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

4. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي،وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف المجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

5. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة، والتي تعتمد أساسًا على المحروقات.

لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11. والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس (05) سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:(**المادة 45 من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11-10-2017)**

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة

- توازن ميزان المدفوعات

الجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض 17-10

من أبرز الذي أتى به قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 نعرج على المادة 53 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والتي تنص في فقرتها "ب" على الآتي:(**محمد هاني،2018، ص137)**

- يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أذونات خزانة لا تتعدى 240 يوم، أو تسبيقات لا تتعدى 10% من إجراءات السنة الفارطة.
- يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الأمر 03-11 في فقرتها 03.
- يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

تعالج الإصلاحات الاقتصادية خاصة القطاع المصرفي الانتقال من الاقتصاد الموجه عند نهاية الثمانينات نحو اقتصاد السوق. وقد تناولت في هذا المجال عدة دراسات من بينها نذكر على سبيل المثال:

1. دراسة أ. ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، (مجلة العلوم الإنسانية)، العدد 23، نوفمبر 2011

انتهجت الجزائر في إطار تصحيح وضعيتها الاقتصادية مجموعة من السياسات الإصلاحية سواء أكانت ذاتية والتي شكل قانون النقد والقرض فيها أهم إصلاح في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية أم مدعمة من طرف الهيئات المالية الدولية، وكان نتاج هذه السياسات استخدام بنك الجزائر مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد، فجاءت هذه الدراسة للتعرف على هذه الأدوات النقدية، وخاصة غير المباشرة منها، والمستحدثة أخيرًا.

2. دراسة أ.علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، (مجلة رؤى اقتصادية)، العدد 07، ديسمبر 2014

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي أحتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية. واخترنا الفترة 2000-2013 والتي تمثل فترة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض حتى سنة 2013م. وكان الهدف من ذلك تحليل سياسية عرض النقود في الجزائر ومدى ارتباط زيادة حجم عرض

النقود بتغير مقابلات الكتلة النقدية. والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في نمو العرض النقدي. وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، والعمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقود الكتابية والالكترونية.

3. دراسة د. حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي، (مجلة ميلاف للبحوث والدراسات)، العدد 01، جوان 2018

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح معالم التمويل غير التقليدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض في الجزائر وتحديد أهم التحويلات في تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على هذا النمط من التمويل، كما نحاول مقارنة هذه السياسية مع ما يتم اعتماده في عدد من الدول وعلى رأسها الو.م.أ فما يمسى بالتسيير الكمي.

وقد خلصنا إلى أن هناك اختلافًا كبيرًا بين السياستين يترك أساسًا في عملية طبع النقود وفق هذا التمويل في الجزائر، بينما تعتبر العملية تسجيلات محاسبية في ميزانية الاحتياطي الفدرالي في الو.م.أ، إضافة إلى الاختلاف في تسيير العملية وميكانيزمات لإقفالها.

4. دراسة د.محمد هاني، إ. ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر –دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10،(مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية) العدد 04، مارس 2018

تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي في استارتيجيتها على الأخذ بسياسة العجز الموازني، على اعتبار أنها ذات خلفية فكرية كينزية، التي تعتمد العجز الموازني الذي يتجاوز التوازن المالية في الموازنة العامة السنوية غلى التوازن الاقتصادي العام، وهو ما جعلها تتوسع في العجز الموازني، مدفوعة بالصدمة النفطية الموجبة منذ بداية سنة 2000، إلى أنه ومع بداية سنة 2013، شهدت الإيرادات العامة تراجعًا كبيرًا بفعل الصدمة السالبة لإيرادات قطاع النفط، ما جعل الحكومة تستنفذ كل الوسائل من أجل ضمان استمرارية التمويل من خلال الإيرادات العامة التي شهدت ضغطًا رهيبًا عليها، كان لها آثار اجتماعية سلبية ما حتم عليها اللجوء في قانون المالية السنوي لسنة 2018، إلى سياسة التمويل غير التقليدي ممثلة بسياسة الإصدار النقدي الجديد، والتي شرعتها في قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11-10-2017، فيما بات يعرف بسياسة التمويل غير التقليدي.

من خلال هذه الورقة، تتبعنا حدود هذه السياسة وآفاقها تطبيقها، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها، أن هذه السياسة سيكون لها آثار إيجابية مؤقتة، سرعان ما تظهر ضغوطًا تضخمية تأتي على النمو الاقتصادي المحقق، كما أنها لن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجعله أكثر انكشافا على الصدمات الخارجية السالبة، وستلجأ إلى هذه السياسة من جديد في حلقة مفرغة، ناهيك عن أنه في ظل عدم مرونة الجهاز

الإنتاجي، توجيه هذه الأموال إلى مشاريع القطاع غير التبادلي ستعمل على بروز أثر إنفاق يعمل على انحلال القطاع التبادلي.

المطلب الثاني: مدى ارتباط الدراسات السابقة بالموضوع

لقد عالج الاستاذ علي ساري موضوع سياسة عرض النقود في الجزائر في الفترة 2000-2013. وتطرق فيه إلى مسار العرض النقدي بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 ودرس من خلالها تطور نمو الكتلة النقدية وعلاقتها مع مسار عرض النقود في هذه الفترة ويمكن القول أن قانون النقد القرض 90-10 قد أوضح معالم التوجيهات في مراقبة ومتابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل.

من بين الدراسات السابقة هناك موضوع أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 للأستاذة ماجدة مدوخ، حيث تطرقت إلى الوضع النقدي في الجزائر ابتداءً من 1990 الذي عرفت تغيرًا جدريًا وبدأت تظهر بوادر التجديد والابتكار المالي. فقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبًا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية إضافة إلى آليات السوق النقدية حيث تم استحداث أداة جديدة لامتصاص السيولة مؤخرًا هي استرجاع السيولة بالمناقصة.

تناول الدكتور محمد هاني والأستاذ ياسين مراح موضوع حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر لقانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11-10-2017. لقد أشار الباحثين إلى آلية التمويل غير التقليدي في ظل صدور قانون 17-10 على أن هذه السياسة تكون فعالة بشكل أفضل في اقتصاديات دخلت الانكماش الاقتصادي.وتبعًا للتحولات التي طرأت على آليات تمويل الخزينة العمومية وجد أن أهمها هو إلغاء شرط قف الإصدار المعتمد قبل تعديل قانون النقد والقرض وهو 10% من الإيرادات العادية للسنة الماضية، واستبداله بعجز الخزينة العمومية.

لقد تم اختيار مواضيع الدراسات السابقة على أساس معالجتها مواضيع تتشابه مع موضوع دراستنا من حيث الفكرة والمعطيات. ولقد استخرجنا من هذه الدراسات ما يساعدنا ويثري بحثنا من المعلومات والأساليب في تحليل دراستنا لموضوع البحث.

خلاصة الفصل:

لقد مر النظام المصرفي في الجزائر بعدة إصلاحات منذ السبعينات والثمانينات إلى التسعينات حتى صدر قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعتبر منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق الحرة من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام البنكي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وضعية الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية

ونتج عنه تأسيس نظام بنكي دو مستويين وأعيدت للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوضعها أعوانًا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية. وإلغاء الاكتتاب الإجباري، مع منع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

ولقد شهدت الساحة البنكية والمالية الجزائرية عدة تطورات وتغيرات جذرية أظهرت الحاجة إلى ضرورة تعديل وتتميم قانون النقد والقرض 90-10 وهذا ما تم من خلال مجموعة من الأنظمة والأوامر أبرزها: الأمر 01-01، الأمر 03-11، الأمر 10-01 وحتى القانون 17-10 الصادر مؤخرًا، والتي جاءت بهدف استعمال بعض النقائص التي شابته إلى التحديد الدقيق لكافة صلاحيات وسلطات مختلف هيئات وسلطات مختلف هيئات القطاع البنكي الجزائري.

الفصـــل الثانـــي:

تقييم إصلاحات قانون النقد والقرض

تمهيد الفصل:

بعد دراسة الجانب النظري الذي تعلق بالمفاهيم الأساسية لقانون النقد والقرض 90-10، نتطرق في هذا الفصل على الجانب التطبيقي لتقييم إصلاحات النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 90-10، وذلك باستخدام المنهج القياسي بالاعتماد على نموذج ARDL، بهدف تحديد دور المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع، من خلاله نستنتج مدى فعالية قانون النقد والقرض الجزائري في تقييم الإصلاح البنكي.

المبحث الأول: الطريقة والادوات والنموذج المتبع

نتطرق في هذا المبحث غلى التعرف على الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر بيانات ومعطيات إحصائية حتى نتمكم من إعطاء فكرة شاملة حول موضوع الدراسة

المطلب الاول: الطريقة المستخدمة

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات نمودج الدراسة

1. معدل التضخم

يعرف أنصار النظرية الكمية التضخم بأنه :" زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو إرتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت.(رشاد العصار، 2000، ص163)

– أما كينز فيعرف التضخم بأنه "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل" (غازي حسن عناية، 2000، ص20)

يمكن القول بأن التضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار سواءً كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية النقد أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي.

الجزائر كغيرها من الدول حاولت الحد من معدلات التضخم من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات على غرار إصدار قانون 90–10 والتعديلات التي طرأت عليه والتي جعلت من استقرار الأسعار هدفًا أساسيًا لها .

الجدول رقم 01: تطور معدل التضخم في الجزائر 1990–2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	18	25,8	25,8	25,8	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3	4,2	1,4	2.58
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3,6	1,6	2,31	3,68	4,99	5,70	3,91	4,50	8,89	3,25	2,90	4,08	6,40	5,59

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول يمكن ملاحظة تتبع تطور معدل التضخم في الجزائر حيث يلاحظ ما يلي:

– تذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة من 1990 الى سنة 1999 من 18%الى 2.6% مع تسجيل أعلى معدل سنة 1995 إلى 29.8%. ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق، كما شهدت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من

سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي. (معيزي قويدر، 2008،ص279)

– سجل معدل التضخم سنة 2000 أضعف نسبة له، وذلك راجع إلى إتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة ترفع معدلات الفائدة وتحرير الأسعار والتحكم الجيد الصارم في تسيير الكتلة النقدية نتيجة هذا التحكم في أخطار التضخم.

– نلاحظ ارتفاع معتبر في معدل التضخم سنة 2001، وذلك عائد إلى الارتفاع في الكتلة النقدية (M1, M2)، نتيجة نمو قيمة الموجودات الصافية، حيث تم تعيين كتلة نقدية إضافية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر.إضافة على ذلك ارتفاع الأجور بخلق شبكة استدلالية جديدة للأجور، كما زودت الخزينة البنوك بكتلة نقدية لتطهير محافظها.

– في سنة 2002 نجد أنه يصل انخفاض معدل التضخم إلى 1.41 بسبب انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30 % وهذا يعود إلى السياسة النقدية المتبعة الصارمة تمثلت في المراقبة الشديدة لتطور كتلة السيولة المصرفية.

–وفي سنة 2003 سجل ارتفاعا في معدل التضخم حيث وصل إلى 2.58% وعاد ذلك الارتفاع في فائض السيولة المصرفية بعدل 36.29% وهذا تزامن مع أزمة بنك خليفة أيضًا. لكن رغم هذا الارتفاع فمعدل التضخم لا يتجاوز المعدل المستهدف خاصة وأنه تم اعتماد مبدأ استقرار الأسعار والتحكم في التضخم بتجسيد ما جاء في الأمر 03-11 الذي حدد هدف التضخم بنسبة أقل من لكن رغم هذا الارتفاع فمعدل التضخم لا يتجاوز المعدل المستهدف خاصة وأنه تم اعتماد مبدأ استقرار الأسعار والتحكم في التضخم بتجسيد ما جاء في الأمر 03-11 الذي حدد هدف التضخم بنسبة أقل من 03%.

–في سنة 2005 نلاحظ انخفاض في معدل التضخم بـ 1.64% عكس سنة 2006 حيث ارتفع معدل التضخم إلى 2.53 %بسبب ارتفاع الطلب على العرض وارتفاع الأسعار المستوردة والمضاربة التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقننة. وفي هذه السنة ارتفعت أسعار الاستهلاك وأسعار الإنتاج الصناعي بشكل طفيف (بنك الجزائر ، 05 ماري 2008، ص11)

–في سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3.5% بسبب التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج والاستثمار. كما سجلت الكتلة النقدية ارتفاع يقدر بـ 24.18% وسجلت السيولة المصرفية فائضًا مما أدى إلى ارتفاع معدل نموه بـ 74% (بنك الجزائر ، 05 ماري 2008، ،ص 06) ورغم هذا الارتفاع في التضخم إلا أنه تم تحقيق إستراتيجية استهداف التضخم بنجاح.

–قفز معدل التضخم سنة 2008 إلى 4.86% نتيجة الأزمة العالمية التي من عواقبها ارتفاع معدل التضخم العالمي. حيث انعكس التضخم المستورد سلبًا على تطور الأسعار عند الاستهلاك المحلي. وعلى الرغم من مجهودات البنك الجزائري في مجال استرجاع السيولة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة.

ولمحاربة هذا الظاهرة أخذ البنك المركزي تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع فرض سياسة نقدية صارمة.

- رغم كل التدابير التي انتهجها بنك الجزائر إلا أن معدل التضخم في تصاعد ليصل سنة 2009 إلى 5.34%، نتيجة الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض كبير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو. حيث أن واردات الجزائر أغلبها متأتية من الاتحاد الأوروبي أي بالأورو فإن هذا الفارق يكلف الخزينة خسارة كبيرة ويؤدي إلى دفع أسعار السلع المستوردة. فالتضخم أغلبه تضخم مستورد.
- في سنة 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3.91% وهو ضمن الهدف المستهدف ويعود ذلك إلى بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي.
- شهدت 2011 و 2012 زيادة كبيرة في حجم الأجور وخاصة دفع المستحقات للعديد من القطاعات بأثر رجعي. تناسب ارتفاع الأجور طرديًا مع ارتفاع في مستوى القدرة الشرائية التي لا يقابلها أي زيادة في الإنتاج. مما أدى إلى أزمة تضخمية لم يستطع البنك المركزي تداركها. استمر معدل التضخم في التصاعد حتى بلغ 8.9% سنة 2012 نتج عنه ارتفاع السعار في الأسواق الخارجية. ولتخفيض هذا المعدل اعتمد البنك المركزي عدة تدابير وذلك بإدخال أداة جديدة وهي أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة 1.50%حتى يتم تعزيز امتصاص السيولة المشتقة لدى المصارف (بنك الجزائر ، 05 ماري 2008، ص10) الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل التضخم سنة 2013 إلى 3.26% ، أما في السنوات الأخيرة نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم ليصل سنة 2017 الى 5.59 % وهذا بسبب إصلاحات قانون النقد والقرض وانتهاج الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي.

الشكل رقم 01: تطور معدل التضخم في الجزائر 1990-2017

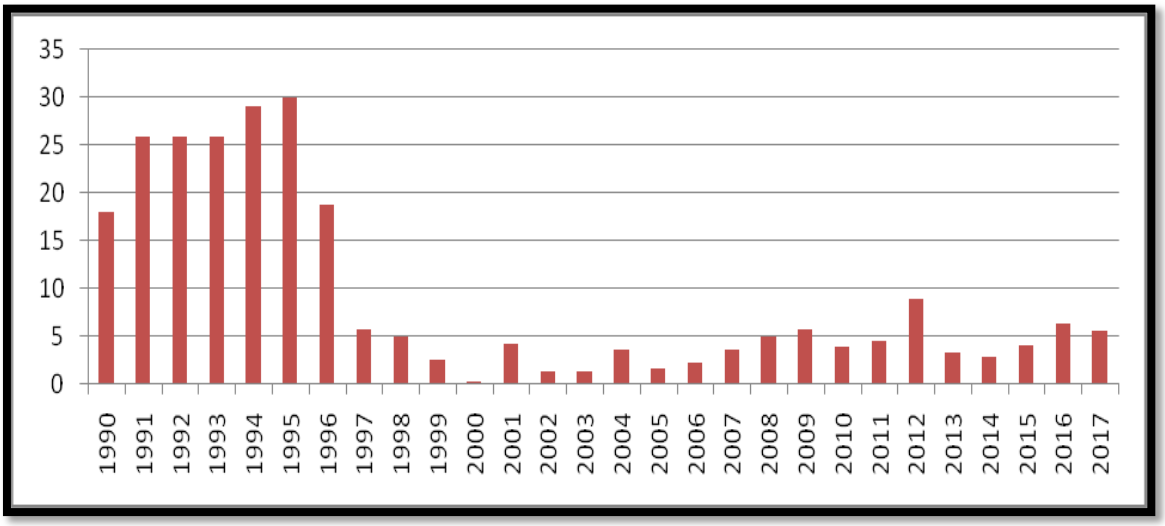

المصدر :البنك الدولي

2. النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد، لذا هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

يرى فرانسوا بيرو (François Perroux) أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد (عبد القادر محمد عبد القادر عطية: إتجاهات حديثة في التنمية، دون سنة نشر، ص11)

–تعريف فلامينغ (Flamming R. A) النمو الاقتصادي يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها (عبد القادر محمد عبد القادر عطية: إتجاهات حديثة في التنمية، دون سنة نشر، ص12)

ونظرا للأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي والذي يعد من الأهداف التي تسعى الدول التحقيق معدلات مرتفعة منعا فإن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بعدة مراحل تتماشى وتطور الاقتصاد الجزائري، من اقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وسوف نستعرض تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990–2017

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
معدل النمو **الاقتصادي**	0,8	−1,2	1,8	−1,2	−0,8	3,7	4	1	5,1	2,3	3,8	3	5,6	7,2
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل النمو الاقتصادي	4,3	5,9	1,68	3,37	2,3	1,6	3,6	2,8	3,3	2,7	3,7	3,7	3,3	1,6

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي بين الزيادة والتناقص حسب تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية فخلال السنوات الاولى من التسعينات تم تسجيل معدلات سالبة معدلات ،

وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة إنخفاض أسعار النفط والظروف الأمنية مما جعل الجزائر تلجأ الى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، حيث كانت البرامج المسطرة مع صندوق النقد الدولي تهدف في تلك الفترة إلى معالجة الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المقام الأول دون الاهتمام بتحقيق معدلات نمو كبيرة.

مع بداية الالفية الثالثة شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا وهدا راجع الى ارتفاع اسعار النفط وبداية تطبيق البرامج التنموية في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي، مع تسجيل مستويات قياسية سنة 2003 ب 7.6%، غير إن معدلات النمو شهدت انخفاض بين سنتي 2008 و 2009، وهذا نتيجة الانخفاض القوي الذي سجلته أسعار النفط ، والآثار المترتبة عن الركود في الاقتصاديات المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية.

في السنوات الاخيرة نلاحظ في معدلات النمو الاقتصادي لتصل سنة 2017 الى 1.6% وهدا بدوره راجع الى الانخفاض الكبير الذي عرفته اسعار النفط منذ منتصف سنة 2013، وهو يؤكد على أن الاقصادي الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد نموه الاقتصادي على نمو ناتج قطاع المحروقات.

الشكل رقم 02: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2017

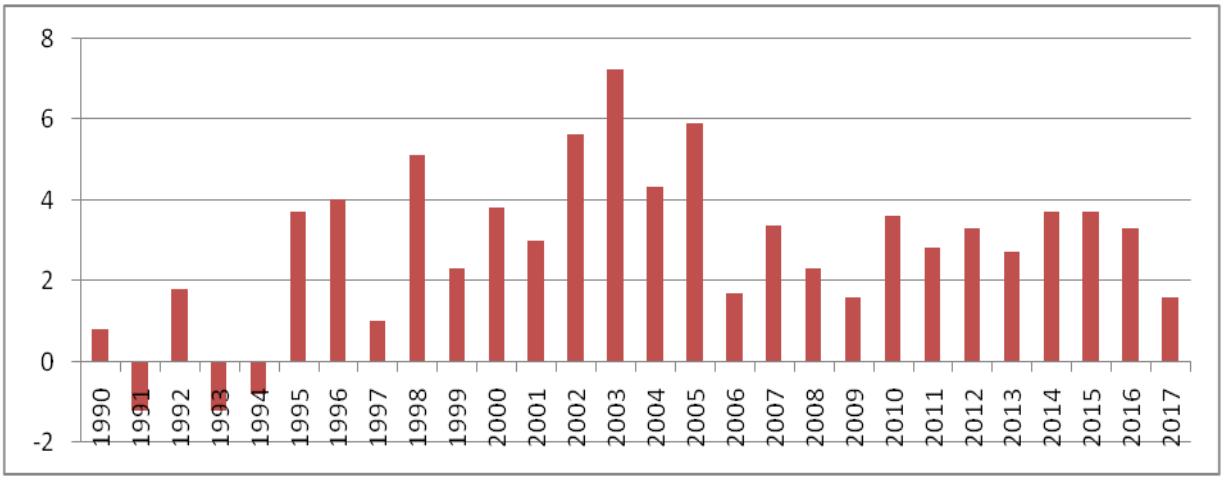

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

3. الكتلة النقدية بالمعنى الواسعM2:

تختلف الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد لآخر وفقا لنموذج التنمية المتبع وكذا نوع التسيير الاقتصادي، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاديات الحديثة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصادها، ومعرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدي.

وتعرف الكتلة النقدية بأنها: كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى

التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات. (أكرم حداد، مشهور هذلول ،2005، ص8)

ويكمن تعريف الكتلة النقدية من الجانب العملي من خلال تقسيمها الى مايلي:

- التعريف الأضيق: ويرمز له M1 ويشمل العملة المتداولة المحلية و الحسابات الجارية و الشيكات السياحية.
- التعريف الواسع: ويرمز له M2 ويشمل التعريف السابق بالإضافة إلى الودائع الزمنية قصيرة الأجل في البنوك. (وهو ما يهمنا في هاته الدراسة).
- التعريف الموسع: ويرمز له M3 و يشمل التعريفين السابقين بالإضافة إلى الودائع الزمنية طويلة الأجل و الودائع بالعملات الأجنبية في البنوك

أن الجزائر كغيرها من الدول تحاول ضبط الكتلة النقدية من خلال مراقبتها ونشر التقارير حول تطورها حيث يقوم بنك الجزائر بنشر تقارير حول تطور مستوى الكتلة النقدية بالمعنى الضيقM1 والواسع M2 وفيما يلي يمكن تتبع تطور الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2من خلال الجدول التالي:

جدول رقم03: تطور حجم الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
M2	343	415,2	515,9	627,4	723,6	799,6	919,6	1081,5	1287,9	1463,4	1659,2	2473,5	2901,5	3354,3
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M2	3738	4146,9	4827,6	5994,6	6955,9	7178,7	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13663,9	13704,5	13816,3	14974,6

المصدر:التقارير الثلاثية لبنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنوات التسعينات عرف نموا كبيرا في حجم الكتلة النقدية M_2 ، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، و بطلب من الخزينة العامة،هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد اهم اهداف برامج التثبيت و الاصلاح الهيكلي التحكم في حجم الكتلة النقديةM_2. من خلال اتباع سياسة نقدية تقشفية حيث تم ايقاف التمويل بالعجز، و كذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية.

من جهة أخرى شهدت بداية الالفية الثالثة إرتفاعا في حجم الكتلة النقدية وهدا بسبب برامج الدعم النمو الاقتصادي من خلال ضخ مبالغ مالية وإستمر هذا الوضع الى غاية منتصف 2013 والتي شهدت إنخفاض حاد في أسعار النفط والتي كانت عوائدها الداعم الاساسي لتمويل هاته البرامج.

وبغية المحافظة على التوازنات المالية وتجنب تعطل العديد من البرامج التنموية قامت الجزائر بتعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 وهذا من أجل ضخ كتلة إضافية من النقود من خلال التمويل غير التقليدي الشيء الذي رفع من حجم الكتلة النقدية الى مستوى 14974,6 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم03: تطور حجم الكتلة النقدية بالمعني الواسع M2 (مليار دينار جزائري)

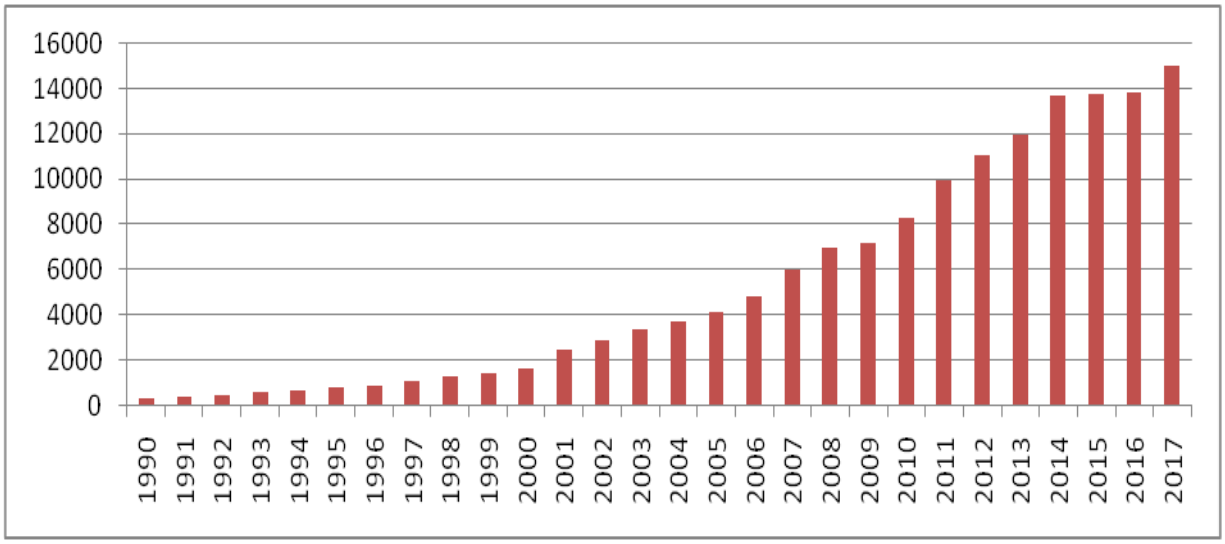

المصدر: النشرات الثلاثية لبنك الجزائر

الفرع الثاني: التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

لقد قام كل من(1997) Pesaran and Pesaran و(2001) Pesaran et al ، (1998) Shinand And Sun حيث أن هذه النماذج تمزج بين نموذج (AR) و نموذج الإبطاء الموزع المحدود، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (حسام علي داود، خالد محمد السواعي ، 2013 ، ص361) ، و يمكن تطبيق ADRL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر،12 مارس 2013، ص16) I(2) ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.
- يعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و المدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل.

- تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر و جوهانس. (زيرمي نعيمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية)

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)يقدم كل منPesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة باختبار الحدود، حيث يأخذ النموذج الذي لدينا الصيغة التالية:

$$\Delta TCP = \propto \sum_{Ii=1}^{q} \gamma \Delta TPC_{t-1} + \sum_{I+1}^{q} \gamma \Delta IPC_{t-1} + \beta_1 \, TCP_{-1} + \beta_2 IPC_{-1} + \varepsilon_t$$

حيث تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة و تمثل معلمات علاقة المدى الطويل، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى γ معلمات الفترة القصيرة في حين أن و ε تشير إلى الجزء القاطع و أخطاء الحد العشوائي على التوالي

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار والد حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار والد نقوم بمقارنة إحصائية F مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al، حيث نجد قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرقPesaran بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى و المتغيرات المتكاملة عند مستواها.

فإذا وجدنا أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم و بالتالي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: تحليل المتغيرات بإستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

شرحنا فيما سبق اقتراح pesaran et al منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الابطاء الموزعة حيث في هذا المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة او اكثر، من خصائص منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL امكانية تطبيقها بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى او الفرق الاول او مزيج بينهما وليس اي من المتغيرات التفسيرية مستقر عند الفرق الثاني او رتبه وهي كذلك منهجية مناسبة في حالة العينات الصغيرة.

تحاول هذا الدراسة استخدام **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة** ARDL لتقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير لكل من :

العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي في الجزائر. تم صياغة نموذج ARDL على النحو التالي :

$$\Delta(\ln gdp)_t = \beta_0 + \beta_1(\ln gdp)_{t-1} + \beta_2(\ln M2)_{t-1} + \sum_{i=1}^{p}\beta_5\Delta(\ln gdp)_{t-i} + \sum_{i=1}^{r}\beta_7\Delta(\ln M2)_{t-i} + \varepsilon_{1i}$$

حيث :

Δالفرق الاول ε حد الخطأ العشوائي.

gdp : نمو الناتج المحلي الاجمالي.

$M2$: عرض النقد بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

والعلاقة بين عرض النقد والتضخم في الجزائر. تم صياغة نموذج ARDL على النحو التالي :

$$\Delta(\ln gdp)_t = \beta_0 + \beta_1(\ln in)_{t-1} + \beta_2(\ln M2)_{t-1} + \sum_{i=1}^{p}\beta_5\Delta(\ln in)_{t-i} + \sum_{i=1}^{r}\beta_7\Delta(\ln M2)_{t-i} + \varepsilon_{1i}$$

حيث :

Δالفرق الاول ε حد الخطأ العشوائي.

in : معدل التضخم.

$M2$: عرض النقد بمفهومه الواسع كنسبة من التضخم.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها

المطلب الاول : نتائج الدراسة القياسية

1. اختبار جذر الوحدة

بالاعتماد على بيانات مستقاة من البنك الدولي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990 – 2017 تم اجراء اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع والموضحة نتائجه في الجدول رقم 01 والذي اظهر خليط من تكامل المتغيرات المستقلة عند المستوى والفرق الاول والذي يتطلب اجراء اختبار ARDL.

***الجدول* رقم04** : جدول نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	LNG	LM2	LIN
عند المستوى			
الثابت	−3.6806***	−1.4652	−2.9755*
ثابت واتجاه	−4.7311***	−1.5279	−3.1641
بدون ثابت وبدون اتجاه	6.0618	−1.0558	−0.6763
عند الفرق الأول			
الثابت	−9.4572***	−5.7429***	−9.6988***
ثابت واتجاه	−10.3918***	−5.7097***	−9.6060***
بدون ثابت وبدون اتجاه	−5.3019***	−5.7837***	−9.8056***

ملاحظة : تفترض فرضية العدم عدم سكون السلاسل الزمنية، أو تحتوي على جذر وحدة. ويستند رفض فرضية العدم على قيم MacKinnon (1996) الحرجة. وتم تحديد طول الإبطاء وفقاً لمعيار SIC. وتشير *، ** و*** على رفض فرضية العدم لعدم السكون عند مستوى معنوية 10٪و 5٪و 1٪على الترتيب.

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول أن السلاسل الزمنية LM2 (عرض النقد الموسع) غير مستقرة عند المستوى ، بينما التضخم LIN استقر عند الثابت، أما السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي LNG استقرت عند الثابت والاتجاه، بينما عند الفروق الاولى كانت كل السلاسل الزمنية LM2. LIN. LNG مستقرة بصفة عامة. وهو ما يبرر استخدام منهجية ARDL.

2. اختبار التكامل المشترك:

تم الاستعانة باحصائية (2001) Bounds Test لاختبار وجود تكامل مشترك وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار وجود التكامل المشترك ARDL لنموذج عرض النقد النمو الاقتصادي

عدد فترات الابطاء :1	قيمة احصاء فيشر $F(1,45) = 3.526716^{***}$	
القيمة الحرجة	**LCB**	**UCB**
مستوى معنوية 0.1	3.02	3.51
مستوى معنوية 0.05	3.62	4.16
مستوى معنوية 0.01	4.94	5.58

ملاحظة : تشير ***،**،* الى مستويات المعنوية 1%، 5% و10% على التوالي، قيمة LCB وUCB تستخرج من الجدول III (iii) CI غير مقيد بمقطع وعدم وجود اتجاه (Pesaran, et al, (2001)).

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

تشير نتائج الجدول اعلاه الى وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل المدرج في النموذج والمتغير التابع النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10% لان قيمة فيشر المحسوبة 3.5267 تقع اكبر من القيم الحرجة العليا UCB عند مستوى معنوية 0.1 وعليه يتم رفض عدم وجود تكامل مشترك.

1.2 تقدير نموذج عرض النقد النمو الاقتصادي :

نتائج نموذج ARDL الأساسي كانت كالتالي :

الجدول رقم06 : نموذج ARDL عرض النقد المتغير التابع النمو الاقتصادي

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
LNG(−1)	1.187669	0.099386	11.95004	0.0000
LNG(−2)	0.009688	0.100629	0.096272	0.9238
LNG(−3)	−0.204999	0.074905	−2.736790	0.0094
LM2	0.016564	0.030056	0.551126	0.5848
LM2(−1)	0.032645	0.043153	0.756484	0.4540
LM2(−2)	−0.063143	0.030258	−2.086845	0.0437
C	0.204416	0.248226	0.823510	0.4154

ملاحظة : تم اختيار نموذج ARDL(3, 2) وفقاً لمعيار SBC وتشير ***،**،* الى مستويات المعنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

يوضح الجدول أعلاه نتائج نمودج ARDL عرض النقد المتغير و للنمو الاقتصادي، والذي يعرض النمو الاقتصادي كمتغير تابع بدلالة الابطاءات المتغير التابع وعرض النقد وابطاءاته حيث جاء الابطاء

والمتغير التابع لفترة وثلاث فترات معنويا، ومتغير عرض النقد الموسع بإبطاء فترتين جاء معنويا.

الجدول رقم 07: نموذج ECM عرض النقد المتغير التابع النمو الاقتصادي

(1) المعاملات قصيرة المدى				
المتغيرات	**المعاملات**	**الانحراف المعياري**	**احصاء ستودنت**	**القيمة الاحتمالية**
D(LNG(−1))	0.195312	0.086168	2.266626	0.0292
D(LNG(−2))	0.204999	0.070703	2.899451	0.0062
D(LM2)	0.016564	0.027875	0.594234	0.5559
D(LM2(−1))	0.063143	0.028409	2.222621	0.0323
ECT (−1)*	−0.007643	0.002290	−3.337214	0.0019
(2) المعاملات طويلة المدى				
المتغيرات	**المعاملات**	**الانحراف المعياري**	**احصاء ستودنت**	**القيمة الاحتمالية**
LM2	−1.823202	3.486465	−0.522937	0.6041
C	26.74664	1.734351	15.42170	0.0000
الاختبارات التشخيصية				
R2=0.99, F−stat=2405.820 (.000), SBC = −4.627474, Breusch−Godfrey Serial Correlation LM Test: 1.409538 (0.2574), Ramsey Reset test =1.370169(0.1789), Heteroscedasticity = −1.858267 (0.1137), Normality Jarque−Bera : 0.66453 (0.717297)				
ملاحظة : تم اختيار نموذج ARDL(3, 2) وفقاً لمعيار SBC وتشير ***،**،* الى مستويات المعنوية 1%، 5% و10% على التوالي.				

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

يوضح الجدول اعلاه نتائج معاملات معلمات قصيرة المدى ومؤشرات جودة التقدير وما يلاحظ منه أن علاقة قصيرة المدة جاءت بقيمة سالبة ومعنوية وهو يخص معامل تصحيح الخطأ والذي كان سالبا ويشير الى قيمة معنوية ، أي أن تصحيح المدة القصير الى المدى الطويل تصل سرعته الى 7%. أما مجموع المتراكم للبواقي كانت على الشكل التالي:

الشكل رقم 04: المجموع المتراكم للبواقي للنموذج

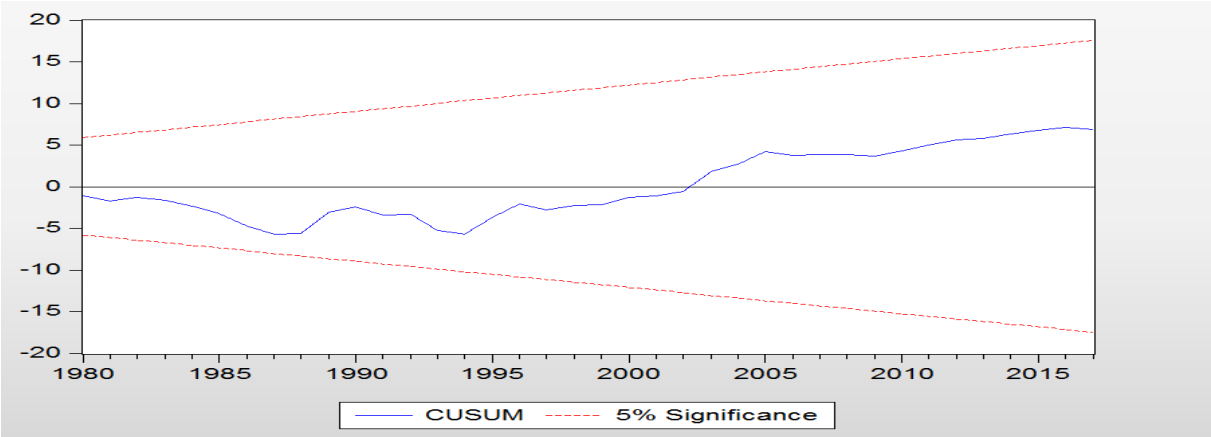

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

2.2 تقدير نموذج عرض النقد معدل التضخم :

نتائج نموذج ARDL الأساسي كانت كالتالي :

الجدول رقم 08: نموذج ARDL عرض النقد المتغير التابع معدل التضخم

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
LIN(−1)	0.693454	0.116726	5.940855	0.0000
LM2	1.390905	0.917747	1.515566	0.1373
LM2(−1)	−3.008913	1.220466	−2.465380	0.0180
LM2(−2)	2.414077	0.841120	2.870075	0.0065
C	1.013267	0.306279	3.308315	0.0020
ملاحظة : تم اختيار نموذج ARDL(1, 2) وفقاً لمعيار SBC وتشير ***،**،* الى مستويات المعنوية 1%، 5% و10% على التوالي.				

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

يوضح الجدول أعلاه نتائج نمودج ARDL عرض النقد المتغير و للنمو الاقتصادي، والذي يعرض معدل التضخم كمتغير تابع بدلالة الابطاءات المتغير التابع وعرض النقد وابطاءاته حيث جاء الابطاء والمتغير التابع لفترة معنويا، ومتغير عرض النقد الموسع بإبطاء لفترة وفترتين جاء معنويا.

الجدول رقم09 : نموذج ECM عرض النقد المتغير التابع معدل التضخم

(1) المعاملات قصيرة المدى				
المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
D(LM2)	1.390905	0.788771	1.763382	0.0853
D(LM2(−1))	−2.414077	0.810920	−2.976961	0.0049
ECT (−1)*	−0.306546	0.086777	−3.532567	0.0010
(2) المعاملات طويلة المدى				
المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
LM2	2.596899	1.792144	1.449046	0.1549
C	3.305431	0.991011	3.335412	0.0018
الاختبارات التشخيصية				
R2=0.99, F−stat=2405.820 (.000), SBC = −4.627474, Breusch−Godfrey Serial Correlation LM Test: 1.21018 (0.2777), Ramsey Reset test =1.100399(0.2777), Heteroscedasticity = −2.518048 (0.0558), Normality Jarque−Bera : 13.1424 (0.0140)				
ملاحظة : تم اختيار نموذج ARDL(3, 2) وفقاً لمعيار SBC وتشير ***،**،* الى مستويات المعنوية 1%، 5% و10% على التوالي.				

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

يوضح الجدول اعلاه نتائج معاملات معلمات قصيرة المدى ومؤشرات جودة التقدير وما يلاحظ منه أن علاقة قصيرة المدة جاءت بقيمة سالبة ومعنوية وهو يخص معامل تصحيح الخطأ والذي كان سالبا ويشير الى قيمة معنوية ، أي أن هناك تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل تصل سرعته الى 30%. وهو ما يتفق مع النظرية النقدية التي تقول إن النقود هي محاية على المدى الطول ولكنها لديها تأثير على المدى القصير. من جهة أخرى نجد أن مجموع المتراكم للبواقي كانت على الشكل التالي:

الشكل رقم 05: المجموع المتراكم للبواقي للنموذج

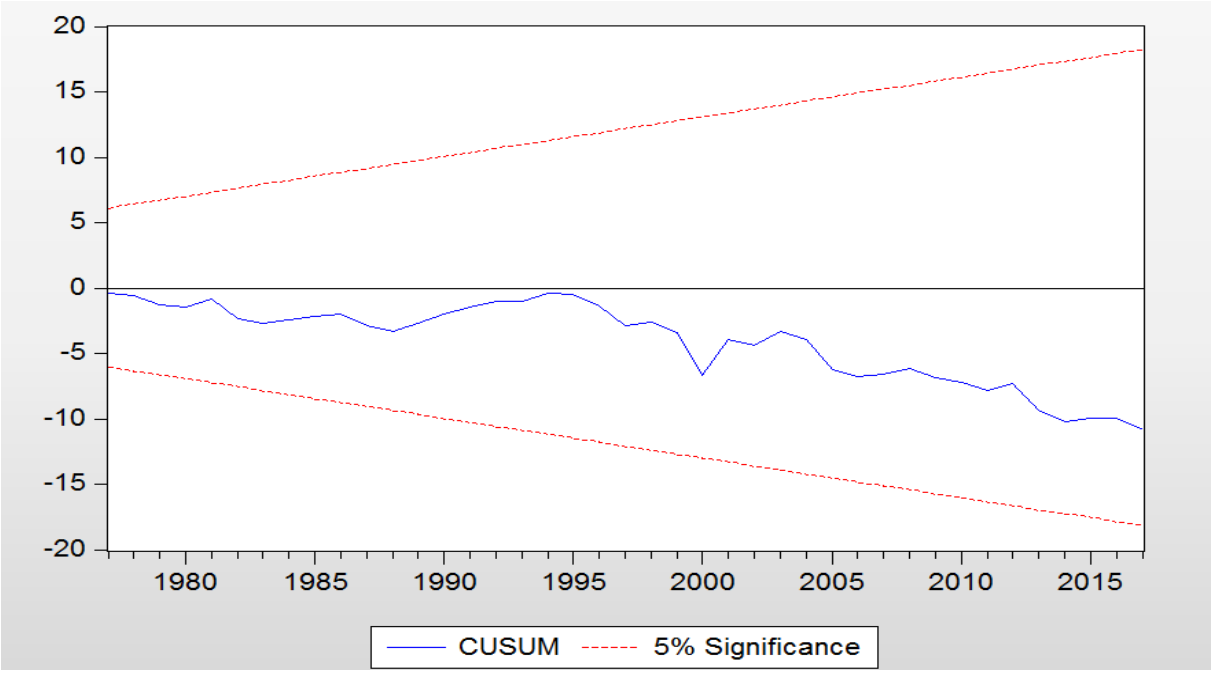

المصدر : مخرجات برنامج eviews 10

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى مايلي:

- لا توجد علاقة تكامل مشترك طويل المدى مابين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر ويمكن تفسير ذالك إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على نمو ناتج قطاع المحروقات ، هذا الاخير بدوره يعتمد على إرتفاع في أسعار النفط ، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على العوامل الخارجية أكثر منه على العوامل الداخلية، وبالتالي يمكن القول عدم نجاعة إصلاحات المتوالية لقانون النقد والقرض في تحقيق هدف من أهداف السياسة النقدية وهو الوصول الى معدلات نمو إقتصادية مقبولة.
- لا توجد علاقة تكامل مشترك طويل المدى ما بين نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية النقدية الاقتصادية والتي ترى أن الارتفاع في حجم الكتلة النقدية يكون أثره على المدى القصير فقط.

وعلى العموم يمكن القول فإن من خلال محاولة تقييم إصلاحات قانون النقد بالاعتماد على مدى مساهمتها في الحد من معدل التضخم و مساهمتها في الإسقرار النقدي في الجزائر ، ومدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري والرفع من معدل النمو الإقتصادي، فإنه يمكن القول إن نتائج هاته الاصلاحات كانت محدودة، إلا أنه يمكن الوقوف على بعض الاجابيات والسلبيات التي أفرزتها هاته الاصلاحات والتي يمكن حصرها في الاتي:

أولاً: الايجابيات:

- لقد مكن قانون النقد والقرض 90-10 من إحداث القطيعة مع الممارسات الاقتصادية والمالية السابقة، حيث سمح بتأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير النظام البنكي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام قواعد المنافسة مابين البنوك.
- رّد الاعتبار لبنك المركزي الجزا ئري، وتوضيح مكانته في النظام البنكي والنقدي، واعادة تنظيمه تنظيما داخليا محكما.
- تقليص صلاحيات الخزينة العمومية وابعادها عن إحداث العملة ومنح القروض.
- إعادة تقييم ورد الاعتبار للعملة الوطنية من خلال وظائفها الداخلية كوسيلة للتبدال ومخزن للقيمة
- استعادة البنود التجارية لاستقلاليتها ووظائفها التقليدية.
- إنشاء سوق للاوراق المالية في الجزائر وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر تمويل مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

أما على المستوى الخارجي فقد سمح قانون النقد والقرض 90-10:

أ. انفتاح النظام البنكي الجزائري

ب. تحويل رؤوس الأموال.

ت. تطوير عملية التجارة الخارجية

أولاً: السلبيات:

- الاهتمام بالجانب الشكلي أكثر من المضمون
- إعطاء صلاحيات واسعة لمحافظ بنك الجزائر
- صعوبة تجسيد العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر
- صعوبة تطبيق مباديء قانون النقد والقرض على المؤسسات المالية العاجزة
- استحالة وضع نظام بنكي على مستويين، لن قانون 90-10 لم يضع حدًا نهائيًا للعلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية أنما قام بتحديد قيمة التمويل ب10%.

<u>خلاصة الفصل:</u>

من خلال الدراسة القياسية التي أجريت على هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017 بتطبيق نموذج ARDL على عرض النقد النمو الاقتصادي، استنتج أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويل المدى ما بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويعود ذلك إلى أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على نمو ناتج قطاع المحروقات. كما أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك طويل المدى ما بين نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر. وعلى العموم يمكن القول أن نتائج إصلاحات قانون النقد والقرض الجزائري كانت محدودة .

خاتمة

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 نصًا تشريعيًا يعكس بحق إعترافًا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات البنكية التي شهدتها الجزائر.

وبموجب هذا القانون تم ضبط مهام بنك الجزائر وتوسيع صلاحياته وتعزيز استقلاليته، وفي مقابل ذلك تم الحد من صلاحيات الخزينة العمومية المتزايدة وتوضيح مختلف مهامها وصلاحياتها، كذلك تمت إعادة تعريف وضبط مختلف مهام وأنشطة البنوك التجارية والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية العاملة في الجزائر.

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلمًا هامًا في الإصلاح الهيكلي وفي دعم السوق النقدية إلا أنه على المدى القصير بدا من الضروري سن قوانين تتماشى مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد المحلي والعالمي حاليًا ولذلك فقد تم تعديل قانون النقد والقرض من خلال عدة أوامر وأنظمة أبرزها: الأمر 01-01، الأمر 03-11، الأمر 10-04، وذلك بهدف مواكبة التحديات الجديدة التي شهدها القطاع البنكي الجزائري.

لكن رغم كل المجهودات المبذولة فإن واقع حال القطاع البنكي الجزائري يستدعي المزيد والمزيد من الإصلاحات البنكية، خصوصًا في ظل الظروف الراهنة المتسمة بالتراجع الحاد لأسعار المحروقات في السواق الدولية، وما نتج عنه من تراجع كافة المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما استدعى ضرورة إجراء تعديل جديد لقانون النقد والقرض خلال سنة 2017 بغية التمكن من إدراج أداة التسهيلة الكمية لإعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري.

لقد قمنا في دراستنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى تطور الإصلاحات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 1971 إلى 1990.

أما الفصل الثاني: تضمن العمل على تقييم قانون النقد والقرض الجزائري باستخدام ادوات ونموذج ARDL بالاعتماد على معدل التضخم والكتلة النقدية كمتغيرات بغرض الإجابة على الإشكالية: ما هي الآثار التي ترتبت عن اصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر؟

ومن النتائج المتوصل إليها نذكر مايلي:

- السلسلة الزمنية لـ M2 (عرض النقد الموسع) غير مستقر عند المستوى باستخدام اختبار جذر الوحدة.
- سلسلة التضخم LIN مستقر عند الثابت باستخدام اختبار جذر الوحدة.
- عرض النقد المتغير التابع معدل التضخم وفق نموذج ARDL. جاء عرض النقد وإبطاءاته حيث جاء الإبطاء والمتغير التابع لفترة معنوية ومتغير النقد الموسع بإبطاء لفترة وفترتين جاء معنويًا.

- لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويل المدى ما بين نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر.

وتمكنا في هذه الدراسة باختبار الفرضيات المتبناة، بالنسبة للفرضية الأولى تساهم إصلاحات قانون النقد والقرض في تحقيق أهداف السياسة النقدية على المدى القصير وهذه الفرضية محققة نظرًا لنتائج الدراسة القياسية. الفرضية الثانية توجد ايجابيات ونقاط قوة وضعف لقانون النقد والقرض الجزائري وهذه محققة نظرًا لما استنتج من الدراسة. أما الفرضية الثالثة لا توجد علاقة تكامل مشترك ما بين إصلاحات قانون النقد والقرض وأهداف السياسة النقدية.

توجد علاقة تكامل ما بين إصلاحات قانون النقد والقرض وأهداف السياسة النقدية لكنها محدودة تميزت ببعض النقاط الايجابية والسلبية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة استقلالية بنك الجزائر في ممارسة السياسة النقدية.
- ضرورة تطوير السوق المالي بالجزائر وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر تمويل مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- يجب على السلطة النقدية أن تنسق مع السياسة الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وكذلك التوصيات، غلا أنه ما زال البعض منها لم تتناوله هذه الدراسة والتي يمكن إدراجها كتساؤلات وهي:
  - ما هي أهم التطورات والتغيرات التي يمكن إضافتها على قانون النقد والقرض لتفعيله ومواكبته للتطورات الاقتصادية الدولية؟
  - ما مدى مشروعية قانون النقد والقرض الجزائري؟

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، 2000.
- غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ،2005.
- حسام علي داود، خالد محمد السواعي،" الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج eviews7 ، دار المسيرة، الأردن2013 .

الملتقيات:

- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر،" دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013

المذكرات :

- إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2015-2016
- زيرمي نعيمة،" أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية

- يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزار الفترة 200-2014 – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015-2016،
- خضرة عثمانية، خولة سراج، تدعيات تقلبات سعر النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2016،
- معيزي قويدر،فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990/2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2008.

المجـــلات:

- محمد هاني، ا. ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر –دراسة تحليل لمضمون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018،
- مجلة جامعة القدس المفتوحة للاتحاد والدراسات- العدد الحادي والأربعون، كانون الثاني، 2017.
- المادة 45 من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادر بتاريخ 12-10-2017
- لكصاسي/ 05 ماري 2008
- 1 بنك الجزائر، اكتوبر 2008

الملخص:

انتهجت الجزائر في إطار تصحيح وضعيتها الاقتصادية مجموعة من السياسات الإصلاحية والتي شكل قانون النقد والقرض فيها أهم إصلاح في تاريخ السياسة النقدية في الجزائر. فقد تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم. حيث هذا الارتباط لم يكون علاقة تكامل مشترك طويل المدى وعليه نستنتج أن قانون النقد والقرض الجزائري كانت انعكاساته محدودة على تطور السياسة النقدية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود – معدل التضخم – مقابلات الكتلة النقدية – السيولة المصرفية

Abstract :

As part of its economic reform, Algeria adopted a series of reformist policies in which the Monetary and Credit Law was the most important reform in during the period 1990-2017 was characterized by the continued and increasing growth in money supply rates with the correlation of this growth and change with the change in the monetary mass interviews, which contributed to the high rates of inflation. Where this link was not a long-term joint integration relationship and we conclude that the Algerian Monetary and Credit Law had limited implications for the development of monetary policy in Algeriathe history of monetary policy in Algeria. The money supply policy in Algeria.

Keywords : Monetary policy – Inflation rate – The monetary mass interviews - Bank liquidity